المنتدى العربي

حول

"الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، مقاربة تشاركية، شاملة ومندمجة ومحفزة على انخراط أوسع وضامنة لتأثير أكبر"

الكلمة الافتتاحية

للسيد محمد بشير الراشدي

رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الثلاثاء 07 يناير 2020

فندق The View بالرباط

السيد رئيس الحكومة؛

السيد ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية؛

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية الشقيقة؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة رؤساء السلطات والهيئات الدستورية؛

السادة السفراء؛

السيدات والسادة ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

حضرات السيدات والسادة المحترمين؛

أودُّ، في مستهل كلمتي هاته، أن أرحب بكم، أَصحابَ المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية الشقيقة وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، والسيد ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية، متمنيا لكم مقاما طيبا بيننا، وشاكرا لكم حضورَكم وتَحَمُّلَ عناء السفر للمساهمة في تأطير وإغناء وإنجاح أشغال هذا المنتدى.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد رئيس الحكومة على تَشْرِيفِنا بافتتاح فعاليات هذا المنتدى، وللسيدات والسادة الوزراء والسفراء ورؤساء السلطات الوطنية والهيئات الدستورية، وممثلي هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، معربا لكم جميعا عن خالص الشكر والامتنان على تفضلكم بتلبية الدعوة لحضور افتتاح هذا المنتدى الذي يُنَظَّمُ في إطار فعاليات الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

و لا يفوتني في هذا المقام، أن أَتَوَجَّهَ بالشكر لممثلي منابر الصحافة الوطنية والعربية والدولية على تواجدهم بَيْننا اليوم بكثافة لتغطية هذا الحدث الهام .

وأغتنمها فرصة، لتقديم أحر التهاني للجميع بمناسبة السنة الميلادية 2020، راجيا من العلي القدير أن يُدْخِلها على شعوبنا بالخير والبركة والسلام، وأن يجعلها مليئة بالإنجازات، وأن يُوَفِقَنا جميعا لما فيه خَيْرٌ لِأُمَتِنا.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد اخترنا لمنتدانا هذا، موضوع "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد"، لما يكتسيه من أهمية، خاصة بعدما صار مَأْلُوفًا أنه كلما تواترت التقارير الوطنية والدولية عن تفشي جرائم الفساد وعن تداعيات تكاليفها الباهظة وأثرها على أسس التنمية، كلما اتجهت الأنظار إلى السياسات المتبعة والجهود الوطنية المبذولة، وتَمَّ وَضْعُها تحت مِجْهر المساءلة والاستفسار عن حدود قُدْرَتِها على مُواكبة تَطَوُّر وتَعْقيد هذه الجرائم وفعالية مُواجهتها، مع ما يُمكن أن تَتَناسل عن هذه المساءلة من أحكام وانطباعات لدى الرأي العام بقصور آليات المكافحة ومحدودية أثرها الِوقائي والرَدعي.

وبصرف النظر عما قد تَحْمِلُه هذه الأحكام والانطباعات من مُسَوِغات موضوعية أو مَواقِفَ اِنْفعاليةٍ أحيانا، فإن عملية التَقْييم والمراجعة والتطوير المُنْتَظِم للسياسات الوطنية لمكافحة الفساد أضحت ضرورة حتمية لمواجهة هذه الظاهرة التي أصبحت أكثر تفشيا وتعقيدا، نتيجة ما يُتِيحُه النمو التكنولوجي وتطور الآليات والشبكات المالية العالمية، وتداخل مصالح وطُرُق عَمَل المُفسِدين.

تفاعلا مع خطورة هذه الظاهرة، حَصَل إجماعٌ دولي لدى جميع الفاعلين المؤسساتيين والمجتمعيين على أن الفساد اليوم يُساهم في المس بقواعد الديمقراطية، وفي تقويض سيادة القانون، وفي الحد من الولوج للموارد والتوزيع العادل للثروات، وتكريس الهشاشة الاجتماعية والمجالية. كما يؤدي إلى تدني منسوب ثِقة المواطنين في المؤسسات والمس بالأمن والاستقرار.

وانطلاقا من هذه القناعة، فقد صار اليوم من أبرز أولويات الدول التي لم يعد بالإمكان تأجيلُها، تقديم أجوبة عملية للمواطنين من خلال العمل على تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد وضمان الحريات، لاسيما في ظل سياق إقليمي ودولي، يتميز بوضع مَطْلَب القضاء على الفساد والحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية الناجمة عنه، على رأس مطالب هؤلاء المواطنِين.

وفي هذا السياق، ولتسليط الضوء على مدى تَغَوُّل ظاهرة الفساد، يمكننا استحضار بعض المعطيات التي تضمنتها تقارير دولية بشأن انتشار الفساد وتأثيره السلبي على المسار التنموي للدول بمختلف تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والبيئية، حيث، في تقريرٍ للبنك الدولي، يعود إلى أكثر من عشر سنوات مضت، قَدَّرَ هذا الأخير كُلفة الفساد عالميا بما يناهز 1000 مليار دولار في السنة، فيما أوضح تقرير لِلَّجْنَة الاقتصادية لأجل إفريقيا، التابعة للأمم المتحدة، يعود إلى نفس الفترة، بأن القارة الإفريقية تَفْقِدُ ما يفوق 146 مليار دولار في السنة أي ما يعادل أزيد من 6% من ناتجها الداخلي الخام.

ولا شك أن هذه الأرقام لو تم تحيينها لكانت جَسَامَتُها أَضْخَم؛ بحيث إن كلفة الظاهرة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وحدها قُدِرَت بما يَفُوقُ 900 مليار أورو في السنة، حسب تقرير حديث أصدرته مجموعة "الخضر" بالبرلمان الأوروبي. وكُلُهَا أَرْقام تُعَبِرُ عن هَوْلِ هذه الآفة وتَنامِيها وفَداحَةِ أثَرِها.

وأجدها مناسبة سانحة، للتوقف على ضعف المعطيات الكمية المتواجدة حول الكلفة التي تُخَلِفُها ظاهرة الفساد على مسار التنمية بعالمنا العربي، للتأكيد على أنه سيكون من المفيد التفكير في اعتماد آلية عربية تتولى إنتاج وتجميع وتحليل المعطيات

الإحصائية، والأبحاث والدراسات الموضوعاتية ذات الصلة بالفساد داخل بلداننا العربية، واستغلال هذه المعطيات في بلورة مؤشرات عِلمية دقيقة تَسْمَحُ بقياس مدى التأثير الذي تخلفه الظاهرة على التنمية، وتَقْيِيم فعالية السياسات والاستراتيجيات المُتبعة واسْتِخْلاص الممارسات الفُضلي من تجارب كل بَلد.

حضرات السيدات والسادة؛

هذه الأرقام وغيرُها، وكذلك البيانات الأخرى ذات الصلة، تفرض استنتاجًا واضحًا بأن مُواجَهَة فَعَّالَة لظاهرة الفساد من شأنها توفير إمكانيات هامة قادرة على أن تساعد في القضاء على عَدَدٍ من المشاكل البِنْيَوِيَة التي تَقِفُ حَاجِزا أمام نمو وتقدم البلدان، نحو تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

حضرات السيدات والسادة؛

كل هذه المعطيات والمُحَصلاَت، جَعَلَت المُنْتَظَم الدولي يَسْتَشْعِرُ حجم التطور الكمي والنوعي لآفة الفساد، ويدرك فداحة الأضرار الناجمة عنه؛ بِما أفضى إلى انبثاق إجماع عالمي على مكافحته عن طريق تبني المقاربة الشاملة لمواجهة الفساد بمدلوله الواسع الذي يَتَجاوَزُ الجرائم التقليدية التي تُعاقِب عليها القوانين الجنائية، ليستوعب مُمارسات وسُلوكات تحتاج إلى تَأْطِيرٍ وتَطْويقٍ عبر آليات أكثر توسعا لضمان النجاعة المتوخاة، عبر الربط الوثيق بين الأبعاد التَوْعَوية والوقائية والزجرية.

ولهذا الغرض، برزت بشكل لافت داخل هذه المكافحة الشاملة، أهمية وضرورة اعتماد سياسة مُسَطَّرة بمنظور استراتيجي للدولة يَسْتَحْضِرُ الحجم الحقيقي لكلفة وامتدادات الفساد، ويُدرجُ مكافحته ضمن سياسة مندمجة شاملة تراعي مختلف الأبعاد، ويَسْتَنْفِرُ أدوار ومسؤوليات مختلف السلطات والهيئات المعنية للانخراط في

إطار تحالف مؤسساتي قادر على مواجهة وتطويق تشعبات هذه الظاهرة بمجهود مركب ومتكامل، ضامن للانسجام والالتقائية. كما يجعل من التعاون، في أبعاده الثنائية والمتعددة الأطراف، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، محورا أساسيا ضمن هذه المقاربة الاستراتيجية.

وإذا كان إدراج جهود مكافحة الفساد ضمن هذا المنظور الاستراتيجي، يضمن إرساء سياسة فَعَّالة، مُنَسَّقَة، مُنْدمِجَة، قابلة للتتبع والتقييم، ومنبثقة عن مقاربة جماعية وتشاركية، فإنه يَجْعَلُهَا في صُلْبِ الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة؛ بما يضمن تحقيق التنمية المَتِينَة والمُدْمِجَة والمُسْتَدامة، التي تعتبر الغايةَ الأسمى لكل هذه السياسات.

على هذا الأساس، ووفق هذا الترابط، تشكل مبادئ النزاهة والحكامة مُرتكزاتٍ جوهرية لا محيد عنها لإرساء نماذج تنموية قادرة على تسريع معدلات النمو، وإدماج كل القدرات الوطنية، وإرساء مبادئ المساواة والتضامن، وتحسين المستوى النوعي للمعيشة وضمان التماسك الاجتماعي والأمن والاستقرار.

وقد صار واضحا أن هذه الالتقائية بين سياسة مكافحة الفساد والسياسات الوطنية الأخرى، تُعطي مِصداقية للتغيير وُتثيرُ الاهْتِمامَ بالتَقَدُمِ في مَسارِهِ، مُبَدِدَةً بشكل مَلموس التساؤلات عن الإرادة والقدرة على مواجهة هذه الآفة والإجابة على الانتظارات المشروعة للمواطنين، ومُعَبِدَةً الطريق، بإنجازات ملموسة، لبناء جسور الثقة داخل المجتمع.

حضرات السيدات والسادة؛

لقاؤنا اليوم أردناه أن يكون منتدى تفاعليا مفتوحا لمُطارَحَة موضوع صار يحتل موقعا مركزيا في تأطير الجهود المبذولة لمكافحة الفساد؛ وهو موضوع "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد"؛ آملين أن تُفضي أشغالُه إلى تَحْقِيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في:

1- تمكين بلداننا من تقوية هيكلة الاستراتيجيات الوطنية وتسريع أجرأة وتفعيل مضامينها ؛

2- دمج هذه الاستراتيجيات في إطار ديناميكية شاملة وضمان تطويرها وترسيخها على أرض الواقع ؛

3- جعلها أساسا للنهوض بالتنمية المستدامة ووضع بلداننا على طريق الدول الصاعدة.

وهي أهداف نتطلع من خلالها، إلى أن تُشَكّلَ التَصوُّراتُ والأفكارُ والتَقْويماتُ المنتظرُ إثارَتُها خلال الجلسات المُبرمجة، أرضيةً عمليةً تُسهم بشكل فعال في تعزيز وتطوير الرؤية العربية في مجال مكافحة الفساد.

وأجد مُناسِبًا في هذا السياق، التذكير بأن المملكة المغربية اعتمدت خلال العشرين سنة الأخيرة مجموعة من السياسات الاستباقية مصحوبة بإصلاحات هيكلية لتسريع وَتِيرة التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، وتهدف هذه الإصلاحات على الخصوص إلى تطوير العلاقة بين الإدارة والمواطنين وتعزيز حماية المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال.

لقد حقق المغرب بفضل دستور 2011 مجموعة من المكتسبات القانونية والمؤسساتية، كان من بينها تعزيز مبدأ الفصل بين السلط الذي تُوج باستقلالية رئاسة النيابة العامة وتقوية أدوار هيئات الرقابة العليا وإحداث هيئات للحكامة من بينها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، باعتبارها هيئة دستورية مستقلة، ذات مهام متعددة الأبعاد.

وانسجاما مع التوجهات الإصلاحية ومع مقتضيات الاتفاقيات ذات الصلة المصادق عليها من طرف المملكة، اعتمدت بلادنا استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد متكاملة الأبعاد، ترتكز في مقاربتها على الوقاية والزجر والتربية والتواصل، وقد مكنت هذه الاستراتيجية من القيام بمجموعة من الإصلاحات بغاية تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية وتبسيط المساطر ونشرها ورقمنتها.

وبعد ثلاث سنوات من انطلاق هذه الاستراتيجية، اشتغلت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ضمن أوراشها ذات الأولوية، على تقييم المرحلة الأولى لتنزيل هذه الاستراتيجية، واقتراح إعادة هيكلتها وتدقيق مضامينها وتقوية آليات تنسيق وتتبع تنفيذها وضمان الانسجام والالتقائية، بهدف تغيير الوضع بشكل ملموس، مما من شأنه أن يعزز ثقة المواطنين، ويوطد ثقافة النزاهة في عالم الأعمال وتحسين مناخه، مع ترسيخ المغرب في بيئته الإقليمية والدولية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن ورش مكافحة الفساد في المغرب يعرف نقلة نوعية جديدة، بعدما استقر عزم السلطات العليا في البلاد على إعطاء دفعة جديدة لتقوية وتتميم التنزيل الأمثل لأحكام دستور 2011،

حيث تم في هذا الإطار وعلاقة بالموضوع، الإجماع على تعزيز موقع الهيئة الوطنية للنزاهة، وتخويلها كل المقومات اللازمة لتلعب دورها المحوري داخل النسيج المؤسساتي الوطني، بصلاحيات واسعة سواء على مستوى الاقتراح والإشراف والتنسيق وضمان تتبع التنفيذ في مجال التوعية والوقاية ومحاربة الفساد، او على مستوى تعزيز مهامها في مجال التحري وتلقي ومعالجة الشكايات والتبليغات والتصدي التلقائي بشأن ملفات الفساد وتحويلها، بعد التأكد من صحة الأفعال المتعلقة بها، إلى قضايا قادرة على أن تأخذ طريقها نحو سلطات المتابعة التأديبية أو الجنائية.

يأتي هذا التوجه في ظل الارتباط الوثيق بالنموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة، والذي انخرطت سائر القوى والفعاليات المجتمعية في استجلاء متطلباته، والذي يتخذ من مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية إحدى ركائزه الأساسية.

ضمن هذا التصور، تسعى الهيئة الوطنية، بشراكة مع السلطات والمؤسسات والقطاعات المعنية، الى تنزيل الرؤية الشاملة والمتعددة الأبعاد، والتي يمكن تلخيص أبرز محاورها في النقط الخمس التالية:

1- تعميق المعرفة الموضوعية بالظاهرة، من خلال هيكلة المرصد الذي سيتولى تجميع ودمج وتحليل مختلف المعطيات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بظاهرة الفساد وكذا الآليات والممارسات الفضلى وطنيا ودوليا. ولتعميق وتعزيز قاعدة معطيات المرصد، تقوم الهيئة بالأبحاث العلمية والميدانية والدراسات الوطنية، والقطاعية والموضوعاتية وبلورة وإنتاج وتتبع المؤشرات لقياس وتقييم الآثار؛

2- تنشيط السياسات العمومية لمحاربة الفساد والوقاية منه، من خلال التوجيه والمواكبة والإشراف والتنسيق وتتبع تنفيذ السياسات العمومية وضمان انسجامها والتقائيتها، وتحديد الأولويات من أجل الفعالية وتحقيق الأثر الملموس

3- التوعية والتعبئة والتفاعل مع المواطنين ومع ممثلي المجتمع، من خلال إرساء أسس مقاربة تشاركية موسعة مبنية على الإنصات والادماج في مختلف المراحل والبحث إلى جانب التواصل والتربية والتكوين، وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام؛

4- الزجر ومكافحة الإفلات من العقاب، من خلال تعزيز سلطات التحري وربط قنوات العمل بين سلطات إنفاذ القانون لتعزيز قدراتها على الكشف والاستباق فيما يتعلق بالتغييرات في أشكال وممارسات الفساد وتطوير آلياتها للنهوض بأدوارها في مكافحته ؛

5- تتبع ومواكبة القوانين والاتفاقيات الدولية، بإرساء أسس اليقظة القانونية والعمل على مواكبة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية وتقوية الحضور الوطني في المنابر الدولية وتعزيز محور التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، قطريا وقاريا ودوليا، كمحور استراتيجي لتقوية القدرات وطنيا وللتفاعل مع تعقيد وتنامي الفساد العبر وطني.

حضرات السيدات والسادة؛

إن من شأن هذا المنتدى أن يُتِيحَ الفُرصة أمامنا جميعا، مشاركين وممثلين عن الدول العربية، ومسؤولين حكوميين ومؤسساتيين، وخبراء من المنظمات الدولية والإقليمية، وفاعلين مجتمعيين، وممثلين عن القطاع الخاص، لتقديم وتحليل

التجارب الوطنية في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم استراتيجيات مكافحة الفساد، واستخلاص العبر ومناقشة التحديات والإكراهات التي تواجهها، واستثمار الممارسات الفضلى المتقاسمة بيننا وعلى الصعيد الدولي، واستشراف سبل تجويد الآليات المعتمدة.

تحقيقا لهذه الأهداف، تم توزيع أشغال المنتدى على ثلاث جلسات ؛ تتمحور الأولى حول التنسيق والتكامل المؤسساتي المطلوب لتحقيق الالتقائية والتشاركية الضامنة لشروط الانخراط الجماعي والفعالية والنجاعة. في حين تنصب الجلسة الثانية على المواصفات المطلوبة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، كمُنْطَلق لاستظهار التحديات والإكراهات ومناقشة السبل الكفيلة بتجاوزها. أما الجلسة الثالثة فستتناول بالنقاش الآليات المتاحة لتقييم وقياس أثر الاستراتيجيات على المواطنين وعلى الفئات المستهدفة، واستشراف المؤشرات العلمية والموضوعية التي يمكن أن تُسعف الفاعلين في هذا المجال.

وكَرِهَانٍ وَضَعْناه نُصْبَ أعْيُنِنا من وراء تنظيم هذا الحدث، السعيُ نحو تقاسم وجهات النظر و تبادل أفضل التجارب في هذا المجال، آملين أن نجعل منه محطة تَبْصُمُ على بِدايةِ عهدٍ جديد من التنسيق والتعاون العربيين في كل المواضيع ذات الصلة بتنفيذ أحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

وفي الأخير، أجدد لكم جميعا جزيل الامتنان والتقدير، وللسيدات والسادة المشاركين الشكر والترحاب، مشفوعا بمتمنياتي لأشغال منْتَدانا بكامل النجاح والتوفيق.

وفقنا الله لما فيه خير بلداننا وشعوبنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.